

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

آذار 2020

في الفصل الأول من العام 2020، تراجعت غالبية مؤشرات القطاع الحقيقي المتوافرة قياساً على ما كانته في الفصل ذاته من العام الذي سبق. وفيما تراجع العجز في الميزان التجاري نتيجة تحسّن الصادرات وانخفاض الواردات، انخفض عجز ميزان المدفوعات إلى 1,1 مليار دولار في الفصل الأول من العام 2020 مقابل عجز بقيمة مليارٍ دولار في الفصل ذاته من العام 2019. على صعيد النشاط المصرفي، انخفض إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية بنسبة 3,8% في الفصل الأول 2020، كما انخفضت ودائع القطاع الخاص بنسبة 5,8% والتسليفات الممنوحة له بنسبة 9,6%. وسجّلت معدلات الفائدة على بعض فئات سندات الخزينة بالليرة (36 و 84 و 120 شهراً) انخفاضاً في شهر آذار 2020، كما استمرّ المنحى الانخفاضي لمعدلات الفائدة المصرفية الدائنة على الليرة والدولار إنفاذاً لتعاميم مصرف لبنان. من ناحية أخرى، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية من دون الذهب، 35,2 مليار دولار في نهاية آذار 2020. تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية أعلنت في شهر آذار 2020 التوقّف عن سداد جميع مستحقات سندات اليوروبوند.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصّة

في آذار 2020، تراجعت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة إلى ما يعادل 3553 مليون دولار مقابل 5833 مليون دولار في الشهر الذي سبق و5068 مليون دولار في آذار 2019، في حين ازدادت بنسبة 8,5% في الفصل الأول من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دورة قيمة الشيكات المتقاصّة إلى 64,9% في كانون الثاني-آذار 2020 مقابل 63,1% في كانون الثاني-آذار 2019، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطور الشيكات المتقاصّة في الفصل الأول من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
					الشيكات بالليرة
					- العدد (آلاف)
22,3-	886	1140	1138	1086	
					- القيمة (مليار ليرة)
3,1+	8510	8254	8334	8125	
					- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
32,7+	9605	7240	7323	7482	
					الشيكات بالعملات الأجنبية
					- العدد (آلاف)
36,0-	968	1513	1835	1921	
					- القيمة (مليون دولار)
11,6+	10433	9349	11296	11718	
					- متوسط قيمة الشيك (دولار)
74,4+	10778	6179	6156	6100	
					مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
8,5+	24239	22348	25363	25790	
					متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
55,2+	13074	8424	8531	8577	
					دولة الشيكات، %
					- العدد
	52,2	57,0	61,7	63,9	
					- القيمة
	64,9	63,1	67,1	68,5	

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في آذار 2020، تراجعت قيمة الواردات السلعية إلى 826 مليون دولار مقابل 951 مليون دولار في الشهر الذي سبق و 2181 مليون دولار في آذار 2019. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد تراجعت بنسبة 40,8% في الفصل الأول من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2019، في حين تراجعت الكميات المستوردة بنسبة 35,7%. وتوزعت الواردات السلعية في الفصل الأول من العام 2020 بحسب نوعها كالاتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكلت حصتها 34,1% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (12,3%)، فالأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (9,1%)، ثم منتجات المملكة النباتية (7,5%)، فمنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ (6,3%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الفصل الأول 2020، حلت اليونان في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 9,5% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها إيطاليا (7,9%)، فتركيا (7,7%)، ثم كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة (6,2%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الفصل الأول من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
40,8-	2931	4949	4809	5147	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في آذار 2020، تراجعت قيمة الصادرات السلعية إلى 238 مليون دولار، مقابل 343 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و 320 مليون دولار في آذار 2019. وازدادت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 6,8% في الفصل الأول من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه. وتوزعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- آذار 2020 بحسب نوعها كالاتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 40,8% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (11,0%)، ثم المعادن العادية ومصنوعاتها (9,4%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (9,1%)، فمنتجات الصناعة الكيماوية (7,6%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الفصل الأول من العام 2020، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 29,2% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (14,4%)، ثم المملكة العربية السعودية (6,6%)، فسورية (3,8%)، فالعراق (3,6%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الفصل الأول من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
6,8+	914	856	814	730	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في آذار 2020، تراجع عجز الميزان التجاري إلى 588 مليون دولار مقابل عجز قدره 608 ملايين دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1861 مليون دولار في آذار 2019. وتراجع عجز الميزان التجاري بحوالي النصف إلى 2017 مليون دولار في الفصل الأول من العام 2020 مقابل عجز بقيمة 4093 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

- في آذار 2020، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 557 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 347 مليون دولار في الشهر الذي سبق وبقيمة 75 مليون دولار في آذار 2019. وتراجعت هذه الموجودات بقيمة 1062 مليون دولار في الفصل الأول من العام 2020 مقابل تراجعها بقيمة 2005 ملايين دولار في الفترة ذاتها من العام 2019.

قطاع البناء

- في كانون الثاني 2020، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال 179 ألف متر مربع (2م) مقابل 346 ألف م² في الشهر الذي سبق و505 آلاف م² في كانون الثاني 2019. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد انخفضت بنسبة 64,6% في كانون الثاني 2020 مقارنة مع كانون الثاني 2019.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخص بها في الشهر الأول من السنوات 2017-2020

نسبة التغيّر، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017
-64,6	179	505	820	849

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في آذار 2020، انخفضت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجّل العقاري إلى 38,9 مليار ليرة مقابل 75,9 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و52,8 ملياراً في آذار 2019. إلا أن هذه الرسوم ارتفعت بنسبة 15,9% في الفصل الأول من العام 2020 مقارنة مع الفصل ذاته من العام الذي سبق.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد ارتفعت إلى 118 ألف طن في شباط 2020 مقابل 85 ألف طن في الشهر الذي سبقه (203 آلاف طن في شباط 2019). وبذلك تكون هذه الكمّيات قد انخفضت بنسبة 51,7% في الشهرين الأوّلين من العام 2020 قياساً على الفترة ذاتها من العام 2019.

قطاع النقل الجوي

في آذار 2020، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 2013 رحلة، وعدد الركاب القادمين 82412 شخصاً والمغادرين 104901 شخصاً والعابرين 257 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 2067 طناً مقابل 2060 طناً للبضائع المشحونة.

وتراجع كل من عدد الرحلات بنسبة 29,9%، وحركة القادمين بنسبة 36,1%، وحركة المغادرين بنسبة 31,3%، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 29,9%، وذلك في الفصل الأول من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها في الفصل الأول من العامين 2019 و2020

التغير، %	2020	2019	
29,9-	10805	15413	حركة الطائرات (عدد)
	43,4	39,7	منها: حصة الميديل ايست، %
36,1-	535609	838759	حركة القادمين (عدد)
	48,3	41,2	منها: حصة الميديل ايست، %
31,3-	616495	897298	حركة المغادرين (عدد)
	46,0	40,4	منها: حصة الميديل ايست، %
4,7-	12990	13636	حركة العابرين (عدد)
29,9-	14166	20220	حركة شحن البضائع (طن)
	26,2	26,6	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في شباط 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 130 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 302536 طناً والمشحونة 62521 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 9288 مستوعباً. وفي الشهرين الأولين من العام 2020 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، تراجع كل من عدد البواخر بنسبة 1,5%، وحجم البضائع المفرغة بنسبة 41,4%، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 49,9%، في حين ازداد حجم البضائع المشحونة بنسبة 15,6%.

بورصة بيروت

في آذار 2020، نشطت قليلاً حركة بورصة بيروت وبلغ عدد الأسهم المتداولة 4520173 سهماً بقيمة إجمالية قدرها 15,7 مليون دولار مقابل 1729973 سهماً قيمتها الإجمالية 11,3 مليون دولار الشهر في الذي سبق (10078398 سهماً بقيمة 55,3 مليون دولار في آذار 2019)، فيما انخفضت قليلاً الرسملة السوقية إلى 6204 ملايين دولار مقابل 6235 مليون دولار (9629 مليون دولار) في نهاية الأشهر المذكورة على التوالي. وفي آذار 2020، استحوذت شركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" على نسبة 82,6% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع المصرفي بنسبة 17,3% والقطاع الصناعي بنسبة 0,1%. وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الفصل الأول من العامين 2019 و2020 يتبين الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من 183 مليون سهم إلى 8,3 ملايين سهم.

- انخفاض قيمة الأسهم المتداولة من 777,3 مليون دولار إلى 43,3 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في آذار 2020، بلغ العجز العام 750 مليار ليرة مقابل 734 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و469 مليار ليرة في آذار 2019. وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الفصل الأول من العامين 2019 و2020 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 3884 مليار ليرة إلى 3357 مليار ليرة، أي بمقدار 527 مليار ليرة وبنسبة 13,6%. فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة 372 مليار ليرة والإيرادات الضريبية بقيمة 137 مليار ليرة ومقبوضات الخزينة بقيمة 18 مليار ليرة. في ما يخصّ الإيرادات الضريبية، فقد انخفضت كلّ الإيرادات الناتجة من الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 363 مليار ليرة وإيرادات الجمارك بقيمة 176 مليار ليرة قابلها ارتفاع الضريبة على الدخل بقيمة 306 مليارات ليرة (علماً أن قيمة ارتفاع الدخل من الضريبة على الفوائد بلغت 423 مليار ليرة).

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المدفوعة من 5344 مليار ليرة إلى 5852 ملياراً، أي بقيمة 508 مليارات ليرة وبنسبة 9,5%. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة 29 مليار ليرة (من 1505 مليارات ليرة إلى 1476 ملياراً) عند مقارنتها في الفصل الأول من العامين 2019 و2020 مقابل ارتفاع النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين العام بقيمة 537 مليار ليرة (من 3839 مليار ليرة في كانون الثاني - آذار 2019 إلى 4376 ملياراً في الفترة ذاتها من العام 2020)، نتجت في جزء كبير منها وبحسب المعطيات المتوافرة من ارتفاع النفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة 589 مليار ليرة، علماً أن التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان لم ترتفع إلا بقيمة 12 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد ارتفع من 992 مليار ليرة في الشهرين الأولين من العام 2019 إلى 1745 ملياراً في الفترة ذاتها من العام الحالي، وارتفعت نسبته من 26,7% من مجموع المدفوعات إلى 40,8% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقق الرصيد الأولي عجزاً بمقدار 810 مليار ليرة في كانون الثاني وشباط من العام 2020 مقابل عجز أولي أدنى مقداره 134 مليار ليرة في كانون الثاني وشباط من العام 2019.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتها في الشهرين الأولين من العامين 2019 و2020 في حين تراجع قياساً على المدفوعات الإجمالية.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المئوية المتعلقة بخدمة الدين العام

ك 2 - شباط 2020	ك 2- شباط 2019	
21,8	23,1	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
36,9	31,5	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية آذار 2020، بلغت القيمة الاسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) 86289 مليار ليرة مقابل 86142 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و85700 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2019. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 589 مليار ليرة في الفصل الأول من العام 2020. وأصدرت وزارة المالية في الشهر المذكور سندات من فئة 10 سنوات بقيمة 448 مليار ليرة وسندات من فئة 7 سنوات بقيمة 94 مليار ليرة بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	96 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	ك 2019
100,00	1,65	3,59	35,37	2,14	18,15	23,44	10,60	3,85	1,10	0,08	0,03	100,00
100,00	1,64	3,57	35,99	2,13	18,37	23,30	10,22	3,44	1,19	0,08	0,07	شباط 2020
100,00	1,64	3,56	36,45	2,12	18,45	23,20	10,19	3,03	1,19	0,08	0,07	آذار 2020

المصدر: بيانات مصرف لبنان

يبيّن توزع حصص المكتتبين أن حصة فئة العشر سنوات شكّلت حوالي 36,4% من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية آذار 2020، تلتها حصة فئة الخمس سنوات (23,2%) ثم حصة فئة السبع سنوات (18,5%).

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة إلى 87660 مليار ليرة في نهاية آذار 2020 مقابل 87438 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (+222 مليار ليرة) (86935 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2019). وتوزّعت على المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

آذار 2020	شباط 2020	ك 2019	
24641	24834	24972	المصارف
%28,1	%28,4	%28,7	الحصة من المجموع
51501	51116	50717	مصرف لبنان
%58,8	%58,5	%58,3	الحصة من المجموع
452	453	455	المؤسسات المالية
%0,5	%0,5	%0,5	الحصة من المجموع
10264	10236	9968	المؤسسات العامة
%11,7	%11,7	%11,5	الحصة من المجموع

802	799	823	الجمهور
%0,9	%0,9	%0,9	الحصة من المجموع
87660	87438	86935	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

يظهر توزّع حصص المكتتبين في المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة بين نهاية شباط ونهاية آذار 2020 انخفاض حصة المصارف إلى 28,1% مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى 58,8%، فيما استقرّت حصة القطاع غير المصرفي على 13,1%.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية آذار 2020، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدّرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتركمة حتى تاريخه) ما يوازي 32018 مليون دولار مقابل ما يوازي 31973 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و31692 مليوناً في نهاية كانون الأول 2019. وفي نهاية آذار 2020، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندرز 10773 مليون دولار (أي ما نسبته 33,6% من مجموع المحفظة) مقابل 11632 مليون دولار (أي ما نسبته 36,4% من مجموع المحفظة) في نهاية الشهر الذي سبق و13816 مليون دولار (أي ما نسبته 43,6% من مجموع المحفظة) في نهاية كانون الأول 2019.

الدين العام

في نهاية آذار 2020، ارتفع الدين العام الإجمالي إلى 139318 مليار ليرة (أي ما يعادل 92,4 مليار دولار) مقابل 139054 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و138150 مليار ليرة في نهاية العام 2019. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 1168 مليار ليرة في الفصل الأول من العام الحالي (زيادة بقيمة 1637 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019) نتج من ارتفاع كلّ من الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 656 مليار ليرة والدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 512 مليار ليرة (ما يوازي 340 مليون دولار). وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 125432 مليار ليرة في نهاية آذار 2020، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 2,4% قياساً على نهاية العام 2019 (+1,9% في الفترة ذاتها من العام 2019).

وفي نهاية آذار 2020، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 87935 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 63,1% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 51383 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبته 36,9% من الدين العام الإجمالي. في ما يخصّ تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، انخفضت قليلاً حصة المصارف إلى 28,3% في نهاية آذار 2020 مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى 58,6%، فيما استقرّت حصة القطاع غير المصرفي على 13,1%.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة السنوية

أذار 2020	شباط 2020	ك 2019	
28,3	28,6	29,0	المصارف في لبنان
58,6	58,3	58,1	مصرف لبنان
13,1	13,1	12,9	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة السنوية

أذار 2020	شباط 2020	ك 2019	
1,8	1,9	1,9	الحكومات
4,1	4,2	4,1	المؤسسات المتعددة الأطراف
94,0	93,8	93,9	سندات يوروبوندرز
0,1	0,1	0,1	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

ابتداءً من كانون الأول 2019، ووفقاً لمبدأ المقاصة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 "الأدوات المالية: العرض" والإفصاح عن المقاصة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7، تمّ إجراء مقاصة بين التسهيلات التي حصلت عليها المصارف من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والودائع المقابلة المنشأة بالتزام لدى المركزي بالليرة اللبنانية والتي تحمل تاريخ الإستحقاق ذاته. وبالتالي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض بنود الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية: 1- إجمالي الموجودات/المطلوبات، 2- ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، و3- المطلوبات غير المصنّفة، باتت تُنشر على هذا الأساس ولم يعد ممكناً مقارنة تطورها على نحو دقيق في انتظار معطيات تمكّنا من إجراء هذا الأمر.

في نهاية آذار 2020، تراجعت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 314389 مليار ليرة (ما يوازي 208,5 مليارات دولار)، مقابل 317083 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و326797 مليار ليرة في نهاية العام 2019، لتكون قد تراجعت بنسبة 3,8% في الفصل الأول من العام 2020.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية آذار 2020، تراجعت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 232569 مليار ليرة (ما يوازي 154,3 مليار دولار)، وشكّلت 74,0% من إجمالي المطلوبات مقابل 235992 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و246865 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (266969 مليار ليرة في نهاية آذار 2019). وتراجعت الودائع الإجمالية بنسبة 5,8% في الفصل الأول من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 0,8% في الفترة ذاتها من العام 2019.

وارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم إلى 77,94% في نهاية آذار 2020 مقابل 77,63% في نهاية شباط 2020 و76,02% في نهاية العام 2019 (70,60% في نهاية آذار 2019).

- في نهاية آذار 2020، تراجعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 180836 مليار ليرة وشكّلت 57,5% من إجمالي المطلوبات، مقابل 183030 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و190566 ملياراً في نهاية العام 2019 (204419 مليار ليرة في نهاية آذار 2019). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 5,1% في الفصل الأول من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 0,7% في الفترة ذاتها من العام 2019.

وفي التفصيل، تراجعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 13,2% في الفصل الأول من العام 2020، كما تراجعت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 2,0%. وارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 74,70% في نهاية آذار 2020 مقابل 74,35% في نهاية الشهر الذي سبقه و72,35% في نهاية العام 2019 (65,71% في نهاية آذار 2019).

وفي نهاية آذار 2020، تراجعت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يوازي 29632 مليون دولار مقابل 30299 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و32451 مليون دولار في نهاية العام 2019 (36921 مليون دولار في نهاية آذار 2019). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 8,7% في الفصل الأول من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 2,1% في الفصل الأول من العام 2019.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية آذار 2020، تراجعت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى حوالي 8168 مليون دولار مقابل 8271 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و8829 مليون دولار في نهاية العام 2019 (9361 مليون دولار في نهاية آذار 2019).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية آذار 2020، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 31234 مليار ليرة (ما يوازي 20,7 مليار دولار) مقابل 31295 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و31240 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (33244 مليار ليرة في نهاية آذار 2019)، وشكّلت 9,9% من إجمالي الميزانية المجمّعة و46,0% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وبقيت الأموال الخاصة شبه مستقرة في الفصل الأول من العام 2020 (-0,02%)، فيما ارتفعت بنسبة 9,4% في الفصل الأول من العام 2019.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية آذار 2020، بلغت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ما يوازي 177515 مليار ليرة مقابل 176970 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و177468 مليار ليرة في نهاية العام 2019.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية آذار 2020، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 60294 مليار ليرة أو ما يعادل 39996 مليون دولار، مقابل 40939 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و44197 مليون دولار في نهاية العام 2019 (50476 مليون دولار في نهاية آذار 2019). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد تراجعت بنسبة 9,5% في الفصل الأول من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 3,4% في الفصل الأول من العام 2019. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية آذار 2020، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 37870 مليار ليرة، مقابل 39422 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و43240 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (50200 مليار ليرة في نهاية آذار 2019). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 12,4% في الفصل الأول من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 0,9% في الفصل الأول من العام 2019.

وفي التفصيل، تراجعت كلّ من التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 784 مليار ليرة في الفصل الأول من العام 2020 لتبلغ 21629 مليار ليرة في نهاية آذار 2020، والتسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 4586 مليار ليرة لتبلغ ما يعادل 16241 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية آذار 2020، تراجعت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية إلى 15338 مليون دولار مقابل 16080 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و17601 مليون دولار في نهاية العام 2019 (23626 مليون دولار في نهاية آذار 2019). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 12,9% في الفصل الأول من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 6,3% في الفترة ذاتها من العام 2019.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية آذار 2020، تراجمت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية، إلى ما يوازي 196483 مليار ليرة، مقابل 197405 مليارات ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و202831 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (211351 مليار ليرة في نهاية آذار 2019). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد تراجمت بنسبة 3,1% في الفصل الأول من العام 2020، مقابل تراجمها بنسبة 0,8% في الفصل الأول من العام 2019. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دورة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2)/م3) إلى 69,62% في نهاية آذار 2020 مقابل 69,77% في نهاية الشهر الذي سبقه و68,70% في نهاية العام 2019 (64,05% في نهاية آذار 2019). وتأتّى تراجم الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 6348 مليار ليرة في الفصل الأول من العام 2020 من:

- تراجم القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 223 مليار ليرة (ما يعادل 148 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجم الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 1552 مليار ليرة (ما يعادل 1030 مليون دولار) مقابل ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 1329 مليار ليرة (882 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً.

- تراجم صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 3035 مليار ليرة.

- ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 1351 مليار ليرة.

- تراجم التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 6066 مليار ليرة، نتيجة تراجم كلّ من التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 5772 مليار ليرة (حوالي 3829 مليون دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 294 مليار ليرة.

- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 4328 مليار ليرة.

وفي الفصل الأول من العام 2020، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 32,0%، في حين تراجمت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 6,0%.

1م (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.

2م (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.

3م (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية آذار 2020، بلغت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية 6,50% مقابل 6,49% في نهاية الشهر الذي سبق و6,44% في نهاية كانون الأول 2019، فيما انخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 1752 يوماً (4,81 سنوات) مقابل 1757 يوماً (4,83 سنوات) و 1772 يوماً (4,87 سنوات) في

نهاية الفترات على التوالي. على صعيد آخر، استقرت معدلات الفائدة الفعلية على بعض فئات السندات بالليرة المُصدّرة في الشهر الثالث من العام 2020 على النحو التالي: 5,30% لفئة الثلاثة أشهر، 5,85% لفئة السنة أشهر، 6,50% لفئة السنة، 7,00% لفئة السنّين، 8,00% لفئة الخمس سنوات، فيما انخفضت على السندات من فئة 3 سنوات (من 7,50% إلى 5,50%)، وفئة 7 سنوات (من 9,00% إلى 6,50%) وعلى السندات من فئة 10 سنوات (من 10% إلى 7,46%).

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط 2020، استقرّ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) على 7,38% شأنه في الشهر الذي سبق ونهاية كانون الأول 2019، وانخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 7,84 سنوات مقابل 7,92 سنوات و 8,00 سنوات في نهاية التواريخ المذكورة على التوالي.

الفوائد المصرفية على الليرة

في آذار 2020، وتماشياً مع تعميمي مصرف لبنان الوسيطيين رقم 536 ورقم 544، تابع متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية تراجع ليبلغ 5,13% مقابل 5,81% في الشهر الذي سبق (8,75% في آذار 2019)، في حين ارتفع قليلاً متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة إلى 9,41% مقابل 9,33% (10,58%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي. وفي آذار 2020، ارتفع قليلاً متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) إلى 62,34% مقابل 59,71% في الشهر الذي سبق (4,89% في آذار 2019). وقد انخفض حجم العمليات بين المصارف خلال الشهر الثالث من العام الحالي، وراوح معدل الفائدة بين 3% كحدّ أدنى و 100% كحدّ أقصى. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

آذار 2020	شباط 2020	آذار 2019	
5,13	5,81	8,75	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
9,41	9,33	10,58	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
62,34	59,71	4,89	المتوسط المثقّل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في آذار 2020، وانسجماً مع تعميمي مصرف لبنان، استمرّ المتوسط المثقّل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان في الانخفاض ليبلغ 2,53% مقابل 3,22% في الشهر الذي سبق (5,69% في

آذار 2019)، كما انخفض المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجددة بالدولار إلى 8,55% مقابل 9,11% (9,31%) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي آذار 2020، انخفض متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر إلى 1,10% مقابل 1,68% في الشهر الذي سبق (2,61% في آذار 2019).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)			
آذار 2020	شباط 2020	آذار 2019	
2,53	3,22	5,69	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
8,55	9,11	9,31	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
1,10	1,68	2,61	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في آذار 2020، أقل متوسط سعر الدولار الأميركي الرسمي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 20 يوماً في الشهر الثالث من العام 2020 .

على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية 35245 مليون دولار في نهاية آذار 2020 مقابل 35799 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (38568 مليون دولار في نهاية آذار 2019). وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 2037 مليون دولار في الفصل الأول من العام 2020 مقابل انخفاضها بقيمة 1106 ملايين دولار في الفصل ذاته من العام 2019.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في آذار 2020، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 3,05% قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 8,85% قياساً على كانون الأول 2019. أمّا عند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في آذار 2020 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في آذار 2019، فيكون قد ارتفع بنسبة 2,34%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 1,38% في شهر شباط 2020 قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 3,54% قياساً على كانون الأول 2019. وتظهر مقارنة متوسط هذا

المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في شباط 2020 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في شباط 2019، ارتفاعاً بنسبة 4,15%.

